

الجزء الأول

د. موسى أبو مزروق

مَشْوَارُ حَيَاةٍ

ذِكْرِيَّاتُ اللّجُوءِ وَالغُرْبَةِ وَسَنَوَاتُ النُّضَالِ

إعداد : شاكِر الجوهري



الفصل التاسع

البحث عن تهمة...!

البحث عن تهمة...!

لم يكن ليخطر ببال أبو مرزوق أن توقيفه سيطول لأكثر من عدة أيام فقط. ولهذا، فإنه لم يكن يشعر حتى بحاجته إلى توكيل محام. ولذلك، فقد فوجئ عندما استدعي مساء اليوم الأول لتوقيفه للقاء محام تم اختياره من قبل بعض الأصدقاء بموافقة زوجته.

مساء الـ 26 من تموز/ يوليو، أخذ أبو مرزوق إلى الغرفة الخاصة باللقاءات مع المحامين داخل السجن، وهي عبارة عن غرفة محاطة بشبك حديدي مساحتها 4×3.5 أمتار تقريباً. وقد دخل أبو مرزوق الغرفة بصحبة أحد الحراس الذي اصطحبه مقيد اليدين للخلف، دون أن يذكر له اسم المحامي الذي سيلتقيه.

كان شكل المحامي مثيراً للاستغراب الشديد، هكذا شعر أبو مرزوق لأول وهلة قبل أن يتصافح الرجلان، ذلك أن الحارس فكّ قيده داخل الغرفة.

فالمحامي يضع قرطاً في إحدى أذنيه، ويطيل شعره من الخلف على طريقة الهنود الحمر، ويرتدي بنطالاً من الجينز، قديماً ومبهداً، وقميصاً غير مرتب. كان شكل هذا المحامي مختلفاً عن الانطباع المتكوّن في الذهن عن الأشكال المفترضة للمحامين، خصوصاً في الولايات المتحدة حيث إمكانياتهم المالية كبيرة بسبب ارتفاع أجورهم. وقد كانت هذه المرة الأولى التي يلتقي فيها أبو مرزوق محامياً أمريكياً في حياته.

مدّ المحامي يده إلى أبو مرزوق مصافحاً، وفي أثناء المصافحة قدّم نفسه قائلاً: "أنا ستانلي كوهين... اتصل بي عابدين جبارة ود. عبد الرحمن العامودي وطلبا مني الترافع عنك".

أبو مرزوق الذي كان ما يزال في حالة استغراب واندهاش لشكل الرجل لم يدرك في تلك اللحظة يهوديته، وأن اسم كوهين لا يُطلق على غير اليهود. لكن كوهين الذي توقّع تحفّظ أبو مرزوق عليه بسبب ديانته اليهودية واصل الشرح موضحاً أن معظم الذين يترافع عنهم هم من المسلمين، خصوصاً المسلمين الألبان، وبأن

معظم نشاطاته سياسية في الدفاع عن حقوق الهنود الحمر. ولذلك فإن شكله ولباسه يماثلان أشكالهم ولباسهم. ثم بدأ يتحدث عن معتقداته السياسية مشيراً إلى نظرتة السلبية للحكومة الأمريكية وسياساتها الخارجية، وتأييده لقضايا العالم الثالث كفلسطين، وكوبا، ونيكارغوا... إلخ، وقال إن الصورة الوحيدة التي يعلقها في مكتبه هي للزعيم الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro، ولاحقاً أضاف كوهين صورة أبو مرزوق.

أبو مرزوق أجابه على كل هذا الشرح مبدياً اعتقاده بأن قضيته سهلة، وأنه سيطلق سراحه خلال أيام قليلة. وبالتالي فإنه لا يحتاج إلى محام. وحاول أن يفهم منه في الوقت ذاته ما إذا كان قد اطلع على ملف قضيته.

كوهين أجاب بأن الاطلاع على ملف القضية يحتاج أولاً إلى توقيع توكيل له. وقد حصل على هذا التوكيل في اليوم التالي من زوجة أبو مرزوق. وقال كوهين إن دائرة الهجرة لم توضح له سبب أو نوعية أو خلفية قرار التوقيف.

ولم يكن أبو مرزوق ميلاً لتوكيل محام يهودي، بالرغم من أن كوهين شرح له كل ما سبق، مضيفاً بأنه ليس يهودياً متديناً، وأنه لم يسبق له أن مارس الشعائر الدينية اليهودية، على العكس من أخيه الذي تحوّل إلى النصرانية وأصبح قسيساً، ووالدته المتمسكة بالشعائر الدينية. وقبل أن يغادر كوهين الغرفة، كان أبو مرزوق قد بدأ يحسب الانعكاسات السياسية لتوكيل محام يهودي على حركة حماس التي يرأس مكتبها السياسي. وكان يعزز ميل أبو مرزوق للرفض شعوره بعدم حاجته إلى محام أصلاً. لكنه فوجئ في اليوم التالي (1995/7/27) بتحوّل توقيفه إلى الحدث الإعلامي الأبرز، وأن كوهين الذي يجيد التعامل مع الإعلام بكفاءة، بدأ يتحدث إلى الصحف ووسائل الإعلام بصفته موكلاً عنه، معتمداً في ذلك إلى طلب العامودي وجبارة. والعامودي هو رئيس المجلس الإسلامي الأمريكي في الولايات المتحدة. أما جبارة فهو محام فلسطيني يعمل مع المحامية اليهودية التي ترافعت عن الشيخ عمر عبد الرحمن.

وفي اليوم ذاته، وبعد أن أدلى بتصريحاته الإعلامية، زارته زوجة أبو مرزوق في مكتبه برفقة د. ياسر بشناق مصطحبة معها عدداً من أبنائها. ثم توجه كوهين

إلى السجن ثانية حيث وُقِعَ له أبو مرزوق التوكيل المطلوب، بعد أن أبلغته إدارة السجن بضرورة توكيل محامٍ من قبله أو من قبل المحكمة. وعرضت عليه قائمة بأسماء المحامين المعتمدين لدى المحكمة الذين يتقاضون أجرهم من الحكومة مباشرة. وعادة ما يكون هؤلاء من المحامين المبتدئين، أو غير المشهورين لتدني كفاءتهم. وقد تولى هذا النوع من المحامين الدفاع عن جميع الموقوفين المسلمين باستثناء الشيخ عمر عبد الرحمن. وقد اعتقد أبو مرزوق أن التوكيل الذي وقّعه لكوهين لن تطول مدته عن بضعة أيام فقط تنتهي خلالها قضيته.

في اليوم التالي (1995/7/28) أبلغ أبو مرزوق بموعد مثوله أمام القاضي. ولهذا الغرض فقد أخذ إلى الدور الثالث من مركز التوقيف تمهيداً لإرساله إلى المحكمة. غير أنه بعد أربع ساعات من الانتظار تمّت إعادته إلى الزنزانة. وتكرر ذلك في اليوم التالي أيضاً (1995/7/29). وحين سأل كوهين عن سبب ذلك، فوجيء بالرد. هناك حيرة شديدة إزاء طبيعة التهمة التي ستُوجّه له، مما يسبب إرباكاً لدائرة الهجرة وإدارة مركز التوقيف. الأمر الذي يتبين معه، بما لا يقبل الشك، أن قرار التوقيف قد اتخذته الإدارة لأسباب سياسية في المقام الأول، وقد تمّ تكليف دائرة الهجرة بفبركة اتهامٍ يُوجه للرجل يجري تفصيله في ضوء القوانين السارية.

كانت التهمة التي دُوّنت في وثيقة التوقيف الأولى التي وقّع عليها الضابط و. ل. سميث، وهو الضابط الذي وقع على قرار التوقيف في المطار، تحت تصنيف لم يُعلن عنه؛ "إمكانية انتمائه لمنظمة إرهابية". وقبل توجهه إلى المحكمة أبلغ أبو مرزوق أنه سيقف أمام القاضي، دون تحديد تاريخ لذلك، بتهمة احتمال ارتباطه بأعمال "إرهابية" بعد دخوله إلى الولايات المتحدة، أو أنه ارتبط سابقاً بأعمال "إرهابية" داخل الولايات المتحدة، وهي إشعار صادر عن قاضي دائرة الهجرة بالتهمة الموجهة.¹

وإزاء عدم تحديد التهمة الموجهة لأبو مرزوق، فقد وجه محاميه كوهين وهوت في 1995/7/31 مذكرة إلى قاضي دائرة الهجرة، يطلبان فيها إصدار أمر للدائرة

¹ Notice, Applicant for Admission Detained Hearing Before Immigration Judge, from United States Dept. of Justice, Immigration and Naturalization Service, to Mousa Mohamed Abu Marzook, 27/7/1995.

كي تزودهما بعبارات محددة بالأدلة والبراهين التي تستند إليها في ادعائها بأنه لا يُسمح لأبو مرزوق دخول الولايات المتحدة نظراً لاحتمال تورطه في أعمال "إرهابية"، وذلك استناداً إلى النقاط ذاتها الواردة في المذكرة السابقة.² غير أن المحكمة لم ترد على المذكرة، ولم تفصل التهمة. وفي اليوم التالي (1995/8/1)، وجه المحاميان مذكرة أخرى وضحا فيها أن عملية إعادة المواطنين (المقيمين) القانونيين بطريقة "الإجراءات الاستثنائية" ينطبق عليها إجراء "الطريقة الملائمة". وأشارت المذكرة إلى أن المتهم يقرر مصيره من حيث الإقامة أو المغادرة في أعقاب محاكمة قانونية يتم فيها إدانة أو تبرئة المتهم عن طريق الإثباتات والبراهين التي تقدمها الحكومة.³

وتتطلب هذه الطريقة من الحكومة تسليم المتهم أي إثبات لدى أي جهة حكومية من شأنه أن يثبت الشكوك حول أي من الاتهامات الموجهة إليه. وقالت المذكرة: إن تصرف المحكمة في قضية (برادي Brady سنة 1963) ينطبق على قضية أبو مرزوق.

وكانت المحكمة قد قررت في حينه أنه عند استخدام الطريقة الملائمة في القانون الـ14 والـ15 من الدستور، يجب على الحكومة إظهار البرهان التبريري الذي تمتلكه ضدّ المتهم. وأكدت المذكرة على ضرورة تطبيق هذا الحق في حالة د. أبو مرزوق.

الجلسة الأولى للمحكمة انعقدت أخيراً في 1995/8/2. وفي تلك الجلسة وقّع أبو مرزوق توكيلاً رسمياً أمام القاضي لستانلي كوهين الذي أحضر معه محامياً يهودياً آخر مختصاً بشؤون الهجرة هو مارك فان دير هوت Marc Van Der Hout

² Motion for More Definite Statement of Factual Allegations and Evidence to Support Charges of Excludability, In the Matter of: Mousa Mohamed Abu Marzook Applicant, In Exclusion Proceedings, by Stanley Cohen and Marc Van Der Hout, New York, 31/7/1995.

³ Motion for Production of Exculpatory Evidence, In the Matter of: Mousa Mohammed Abu Marzook Applicant, In Exclusion Proceedings, by Stanley Cohen and Marc Van Der Hout, New York, 1/8/1995.



والأخير ينتمي أيضاً ليسار الأمريكي. وقدم الاثنان مذكرة للمحكمة طلبا فيها إصدار أمر لكل من وزارة الخارجية، والأف بي أي، والسي أي أي، ووكالة الاستخبارات العسكرية (DIA) Defense Intelligence Agency، وبقية الوكالات الحكومية التي لديها معلومات متعلقة بقضية أبو مرزوق أو أي أدلة متعلقة بالتهمة الموجهة إليه، الكشف عنها وتقديمها للمحكمة. وقدم كوهين وهوت في الجلسة ذاتها مذكرة موجهة إلى سوزان مجريجور Suzanne McGregor؛ المدعية العامة لدائرة الهجرة، التي عملت معها أيضاً ماري جو وايت Mary Jo White كمدعية عامة ثانية، طلبا فيها الموافقة على ترحيل أبو مرزوق إلى البلد الذي قدم منه، مقابل تنازله عن حقه في الإقامة في الولايات المتحدة.

جاء في تلك المذكرة:

نضمن عرضنا اليوم في مذكرة بخصوص المرافعة المشروطة التي يود موكلي دخولها من أجل حل القضية بأقصى سرعة ممكنة.

يوافق السيد موسى أبو مرزوق على الشروط التالية وسيكون جاهزاً لعقد اتفاقية تتضمن البنود التالية:

1. يوافق السيد أبو مرزوق على إبعاده، وتسفيره اعتماداً على الاتهامات الموجهة إليه في أي-122 التي صدرت بتاريخ 1995/7/25، وسيقبل عملية الإبعاد أو التسفير بناء على تلك الاتهامات.

2. لا يعترف بأنه شارك في أعمال أو نشاطات إرهابية في الماضي، كما وأنه لا يخطط لأن يقوم بذلك في المستقبل.

3. يتنازل أبو مرزوق عن حقه في استئناف قرار القاضي بإبعاده أو تسفيره، كما وأنه يتنازل عن حقه في إعادة فتح ملف القضية في المستقبل لإعادة النظر في هذا القرار.

4. يتنازل عن إقامته القانونية في الولايات المتحدة، ويسقط حقوقه التي يمتلكها حالياً، أو تلك التي يمكن أن يمتلكها في المستقبل بفضل إقامته القانونية.

5. يتنازل عن حقه في العودة إلى الولايات المتحدة، ولن يبحث في تأكيد ذلك في المستقبل.

6. أن يكون الإبعاد والتسفير فقط إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

7. يكون الإبعاد إلى دولة الإمارات العربية ساري المفعول اعتباراً من يوم الأربعاء 1995/8/9، وبحيث يُوضع أبو مرزوق في طائرة متجهة إلى الإمارات في ذلك اليوم والتاريخ، ويُفضل رحلة مباشرة بدون توقف إلى الإمارات العربية من الولايات المتحدة، أو على رحلة، غير مباشرة من خلال دولة عربية أخرى في ذلك اليوم والتاريخ.

8. جميع الحقوق التي تنازل عنها أبو مرزوق في هذه الاتفاقية مشروطة بالتحديد كما وردت أعلاه، وستكون فعالة فقط في حال وصوله إلى دولة الإمارات العربية.

9. في حال عدم تحقيق أي من الشروط الواردة أعلاه بشموليتها، فإن كل طرف من أطراف هذه الاتفاقية يعود إلى الوضع السابق لإبرامها، وتستأنف الإجراءات المتبعة للإبعاد من الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، فلن يكون هناك ضرورة للتقدم بطلب لإعادة فتح الملف ولإعادة كل من الطرفين إلى وضعهما الأصلي.

هذه البنود المتفق عليها مشروطة بموافقة محددة وأكيدة على هذا العرض في موعد أقصاه الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين السابع من آب (أغسطس) لعام 1995 وتبقى هذه الاتفاقية سرّية حتى ذلك الوقت الذي يصادف موعد انعقاد الجلسة المقبلة للمحكمة.

نقدر ونحترم الإجابة على هذا العرض في القريب العاجل، والرجاء عدم التردد في الاتصال معنا في أي وقت إذا كانت لديكم أيّ تساؤلات إضافية أو اقتراحات.

المخلصان

ستانلي كوهين

مارك فان دير هوت

قبل أن يتقدم الدفاع بهذا العرض، كان الادّعاء قد طلب من القاضي تمديد أمر الاعتقال لمدة ثلاثين يوماً، دون أن يتقدم بأي دليل أو بيّنة. وبدوره أوضح كوهين أن دائرة الهجرة رفضت في اليوم السابق (1995/8/1) العرض الذي تلاه أمام المحكمة. وكانت المفاجأة أن الادّعاء نفى أنه يرفض هذا العرض. وعندها أمر



القاضي الجانبين بالخروج من قاعة المحكمة إلى غرفة جانبية والتفاهم قبل أن يعودا إليه مرة أخرى. وبدأت مفاوضات حقيقية كان الدفاع والادعاء يشاوران خلالها القاضي أو موكلهم. وقالت دائرة الهجرة صراحة: إن رفضها للعرض السابق مرده إصرار أبو مرزوق على نفي أي علاقة له بالإرهاب...! أما تنازله عن حق الإقامة في الولايات المتحدة فهذا كان أحد مطالب الدائرة بسبب ارتباطه بجهات خارجية، حيث إنه اعترف بأنه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

ويقضي القانون الأمريكي في هذه الحالة ليس فقط بسحب الإقامة، ولكن بسحب الجنسية أيضاً. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك لكن سحب حق الإقامة يحتاج لإجراءات قضائية قد تستغرق سنتين. وقد تمسك الادعاء بقبول تنازل أبو مرزوق عن حق الإقامة، مصرّاً في الوقت ذاته على اعترافه بعلاقته بأعمال عنف؛ لأنه من شأن ذلك تثبيت اسمه على قائمة الممنوعين من دخول الولايات المتحدة، وبالتالي إغلاق الطريق على محاولة إبطال هذا الإجراء قانونياً. كذلك فإن هذا الاعتراف في حالة الحصول عليه، يؤدي إلى تجميد أمواله في أمريكا بناءً على القانون الذي صدر في شباط/ فبراير 1995، مما يؤدي إلى تقييد حركته في العالم، إذ ستضعه بقية الدول الغربية على قائمة الممنوعين.

الدفاع من جهته أصر على أن تتم محاكمة رسمية لأبو مرزوق ليتحدى قانونية إدراج اسمه على قائمة الممنوعين. كما طالب الحكومة بإبراز حيثياتها، حيث لا توجد لديها حيثيات حقيقية. وبالتالي تصبح الحكومة مطالبة بتقديم شيء خلال فترة قصيرة مع ذكر مصدر معلوماتها، وهو ما لا يريده الادعاء. وبالتالي فإن ما أمكن الاتفاق عليه بين الادعاء والدفاع في جلسة المفاوضات هو ألا يسحب أبو مرزوق العرض الذي تقدم به، على أن تعيد دائرة الهجرة دراسة الأمر، وأن ترد على العرض يوم الإثنين التالي، ليعلن الرد في جلسة المحكمة الثلاثاء 1995/8/8. كما تمّ الاتفاق على عدم الإعلان عن فحوى هذا الاتفاق لوسائل الإعلام.

هذا الاتفاق لم يكن يهدف من جانب دائرة الهجرة إلا إلى كسب بعض الوقت لتوجيه اتهامات إضافية إلى أبو مرزوق، حيث كانت تجري مراجعة لحسابات أبو مرزوق البنكية وتحويلاته المالية؛ بغرض البحث عن أي مخالفات مالية

(ضرائب أو ما شابه ذلك)، أو تحويلات مشبوهة. وهو الأمر الذي يسفر عن إقامة قضايا مدنية ضده تسفر عن غرامات مالية كبيرة، واستمرار توقيفه لحين البت في مثل هذه القضايا المفترضة.

غير أنه، وخلافاً لما اتُفق عليه، فقد صرح كوهين للصحافة بعد جلسة المحكمة أن على "إسرائيل" إذا أرادت التقدم بطلب تسليم أبو مرزوق أن تثبت ليس فقط ضلوعه في أعمال "إرهابية" جرت داخل "إسرائيل"، وإنما في الولايات المتحدة لو كان على علاقة بتنفيذها. وبدورها ردت المدعية العامة عن دائرة الهجرة بالقول: إن القانون الأمريكي يقضي بأن الإرهابي هو أيضاً من يقوم بالتخطيط لأعمال إرهابية ويقدم المساعدة، بما في ذلك التمويل للأعمال الإرهابية.

على كل، بناء على الاتفاق المشار إليه، أمهل القاضي المدعية العامة مدة يومين بناء على طلبها للرد على مذكرة الدفاع. وهي المهلة التي أرادتها كما يبدو لمشاورة الإدارة السياسية، لكن المدعية العامة طلبت بواسطة الهاتف تأجيل الموعد ليوم ثالث، ثم ليوم رابع... الأمر الذي دفع بكوهين إلى التأكيد على ضرورة انعقاد الجلسة فانعقدت في 1995/8/7.

في تلك الجلسة نُوقش العرض المقدم من محاميي أبو مرزوق، وبعد أن قرأ القاضي المذكرة سأل الادعاء العام: "ما الذي تريدونه؟ لقد قدم لكم أبو مرزوق كل ما تريدونه".

وباقتراح من القاضي، رُفعت الجلسة لبعض الوقت جرت خلاله مداولات بين الادعاء العام ومحاميي أبو مرزوق، في غرفة جانبية. وقد جاء اقتراح القاضي بعد أن رفض الادعاء أن يكون قد رفض عرض المغادرة الذي قدمه محامياً أبو مرزوق.

وتحولت المداولات إلى مفاوضات حقيقية كان المحامون خلالها يخرجون من الغرفة بين فترة وأخرى للتشاور مع القاضي أو مع موكلهم. وقالت دائرة الهجرة إن سبب رفضها ذلك العرض يعود إلى إصرار أبو مرزوق على نفي أي علاقة له بالإرهاب. لكن الدائرة قالت إنها تقبل النقطة المتعلقة بالتخلي عن الجرين كارد، وهي جوهر المطالب المتعلقة بقضية الدائرة التي تريد سحب حق الإقامة من رئيس

المكتب السياسي لحركة حماس؛ لأنه بحكم موقعه ارتبط بجهات خارجية. وهذا إجراء قانوني معمول به في الولايات المتحدة وعدد من الدول. غير أن اتخاذ قرار بشأن هذا الإجراء قد يطول لمدة سنتين، كان من شأن العرض المتعلق بالمغادرة أن يختصرها إلى عدة أيام فقط. لكن الدائرة التي تمسكت بهذا البند، أصرت في الوقت ذاته على تحقيق كسب إضافي يتمثل في اعتراف أبو مرزوق بعلاقته بأعمال عنف، الأمر الذي سمح بتثبيت اسمه على قائمة الممنوعين من دخول الولايات المتحدة، وإغلاق الطريق في وجه أي محاولة لإبطال هذا الإجراء قانونياً، وهو ما سبق وأن هددهم به محاميا أبو مرزوق، بالإضافة إلى أن هذا الاعتراف يؤدي إلى تجميد أمواله في الولايات المتحدة بناء على القانون الذي صدر في شباط/ فبراير 1995. واتفق الطرفان في تلك المفاوضات على عدم البوح للإعلام بما دار فيها.

خلال الأيام السابقة، كانت تُحبك مؤامرة قذرة بين الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" التي لم يسبق لأي جهة فيها أن أصدرت أمر توقيف بحق أبو مرزوق. وكانت قد رشحت معلومات عبر وسائل الإعلام تفيد أن "إسرائيل" تعد طلباً باستلام أبو مرزوق تعترم التقدم به للإدارة الأمريكية. وعندما سأل القاضي الادعاء العام عن ماذا يريد، ردّ عليه بطلب التسليم الإسرائيلي، طالباً تأجيل النظر في القضية إلى أن تثبت محكمة أخرى بهذا الطلب. وفي اللحظة نفسها طلب من أبو مرزوق المثول أمام محكمة أخرى، وأمام قاضي محكمة البداية في الدائرة الثالثة، اليهودي الديانة، ثيودور كاتز Theodore Katz.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت في جلسة عقدتها برئاسة رئيسها إسحاق رابين Yitzhak Rabin تقديم طلب تسليم يتعلق بأبو مرزوق تحت مبرر الحفاظ على مصداقية "إسرائيل".

جاء في ذلك الطلب الذي حمل عنوان "ادعاء مختوم Sealed Complaint"، وقدمته نيابة عن الحكومة الإسرائيلية شيرا نييمان Shirah Neiman (يهودية)، المدعية العامة المفوضة للمنطقة الجنوبية من نيويورك، بعد أن أدلت بالقسم

وشهدت أنها نائب المدعي العام الأمريكي من مقاطعة نيويورك الجنوبية، تأمر بناء على المعلومات والاعتقاد كما يلي:⁴

1. أنها في الموضوع المذكور أعلاه تنوب عن حكومة دولة إسرائيل .

2. أن موسى محمد أبو مرزوق مطلوب لمقاضاته في دولة إسرائيل عن تهم ارتكاب جرائم القتل العمد وغير العمد، إيقاع الأذى المتعمد، والأذى الكبير، والإصابة بجروح، والأذى مع الإصابة بجروح، بموجب الظروف المشددة للعقوبة التي نصّ عليها قانون الجزاء الإسرائيلي.

3. أن حكومة إسرائيل قد أبلغتني بأن التحقيقات الإسرائيلية قد قررت ما يلي:

أ. إن أبو مرزوق هو رئيس المكتب السياسي لمنظمة حماس . ويعمل هذا المكتب كهيئة قيادة عليا لحركة حماس، يضع السياسات والتعليمات المتعلقة بأنشطة حماس إضافة إلى مهامها الأخرى، وأن هذا المكتب مسؤول عن توجيه وتنسيق الأعمال الإرهابية التي تقوم بها حماس في إسرائيل والمناطق. وبصفته رئيس المكتب السياسي، قام أبو مرزوق بتمويل أنشطة معينة لحماس، بما في ذلك أعمال إرهابية ضد جنود ومدنيين في المناطق وفي إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد قام بدور هام في الإشراف على أنشطة الجناح العسكري لحماس المسؤول عن الهجمات الإرهابية، وفي تعيين أفراد لتولي مناصب قيادية هامة في الجناح العسكري. وخلال معظم الفترة ذات الصلة كان يقيم في الولايات المتحدة.

ب. لحماس تاريخ طويل من العنف والهجمات القاتلة ضد أهداف مدنية بدأت منذ عام 1988 وحتى الوقت الحالي. وبسبب موقعه في حماس، كان أبو مرزوق يعي تماماً طبيعة تلك الهجمات. إضافة إلى ذلك، تظهر الأدلة أنه بصفته مسؤول رفيع في حماس، فقد قام بخطوات عديدة في تمويل أنشطة حماس وضمن استمراريتها، والتي تضمن تسهيل الهجمات الإرهابية بما في ذلك هجمات على مدنيين قام بها الجناح العسكري لحماس.

⁴ Sealed Complaint, In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, from Shirah Neiman, Deputy United States Attorney, to Theodore Katz, United States Magistrate Judge, New York, 7/8/1995.



ج. منذ 1 يناير 1989، قتل ما لا يقل عن 79 مدنياً إسرائيلياً وأجنبياً و40 عسكرياً ورجل أمن في سياق الهجمات الإرهابية التي قامت بها حماس. وقد جرح فيها ما لا يقل عن 188 مدنياً و98 عسكرياً ورجل أمن، إضافة إلى ذلك، كانت حماس مسؤولة عن العديد من عمليات القتل والإصابات التي لحقت بمواطنين عرب يُشتبه في تعاونهم مع السلطات الإسرائيلية. وفيما يلي القائمة الجزئية بهجمات حماس الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين:

- في مارس 1988، أطلقت النار على متعهد في غزة وجرح من قبل عضو في حماس.
- في 28 يوليو 1990، وضع أحد أفراد حماس شحنة ناسفة انفجرت على شاطئ تل أبيب في إسرائيل، وقد أدى الانفجار إلى مقتل سائح كندي، وأصاب العديد بجروح.
- في 14 ديسمبر 1990، قام ناشطان من حماس بطعن ثلاثة مواطنين حتى الموت كانوا يعملون في مصنع للألمنيوم في يافا قرب تل أبيب.
- في 1 يناير 1992، أطلق ناشطان من حماس النار على رجل في مستعمرة كفار داروم في المناطق فأصابه في رأسه وتوفي الرجل متأثراً بجراحه.
- في 17 مايو 1992، عُثِر على جثة مدني في سيارته في منطقة بيت لاهيا (في المناطق)، وقد اعترف ناشطون من حماس في قطاع غزة بمسؤوليتهم عن حادث القتل.
- في 24 مايو 1992، طعنت فتاة في الخامسة عشر من عمرها، وهي من مدينة بيت يام الإسرائيلية من قبل ناشط من حماس وتُوفيت الفتاة.
- في 25 يونيو 1992، قام ناشط من حماس بطعن موظفين في مصنع تغليف في الشجاعية (منطقة في المناطق) حتى الموت.
- في 15 مارس 1993، قام نشطاء من حماس يقودون سيارة بدهس اثنين من المدنيين عمداً وقتلوهما في مدينة نابلس.
- في 1 يوليو 1993، قُتلت امرأة مدنية واحدة وجُرح رجل آخر من طلقات رصاص عندما دخل ثلاثة إرهابيين من حماس إلى حافلة مليئة بالركاب كانت تسير في منطقة التلة الفرنسية، أحد أحياء القدس، وبدأوا يطلقون الرصاص. وقد قُتلت ضحية ثالثة، وهي سائقة الحافلة عندما كان يحاول الخاطفون الهروب

وأجبروها على متابعة قيادة الحافلة، وبعد ذلك أطلقوا عليها النار وتركوها، ثم ماتت متأثرةً بجراحها.

- في 6 إبريل 1994، انفجرت سيارة مفخخة إلى جانب باص ايجد في مدينة العفولة الإسرائيلية، وقد قُتل ثمانية مدنيين وجرح أربعة وأربعون غيرهم، وقد قُتل في الحادث ناشط من حماس، وهو منفذ الهجوم.
- في 13 أبريل 1994، ارتكب ناشط من حماس هجوماً انتحارياً بينما كان يركب حافلة إسرائيلية ايجد في مدينة الخضيرة، وقد أدى الانفجار إلى مقتل أربعة مدنيين وأحد الجنود، إضافة إلى جرح 12 مدنياً و18 جندياً.
- في 9 أكتوبر 1994، قُتل مدني وجندية وجرح 18 مدنياً، من ضمنهم مواطن أمريكي، عندما قام ناشطان من حماس برشق جمع من المشاة برصاص من بندقية آلية في مدينة القدس.
- في 19 أكتوبر 1994، ارتكب ناشط من حماس هجوماً انتحارياً عندما كان يستقل حافلة ركاب إسرائيلية تابعة لشركة ايجد كانت مكتظة بالركاب على خط مدينة تل أبيب، وقد أدى الانفجار إلى مقتل 22 مدنياً، من بينهم أحد السياح، وجرح 46 آخرين.

د. يظهر دور أبو مرزوق في حماس بصورة واضحة أنه عندما تحدثت هجمات من حماس على مدنيين فإنه كان يقوم بإجراءات تنظيمية كبيرة من أجل تعزيز أهداف حماس. ووفقاً لاثنين من أعضاء حماس جرت مقابلتها (التحقيق معهما) بعد اعتقالهما عام 1991، وكانا قد أدينا بارتكاب عمل إرهابي، فقد وصل أبو مرزوق عام 1989 إلى غزة لكي يعيد تنظيم البنية التحتية لجماعة حماس النشطة في غزة.. وذلك بعد سلسلة من الاعتقالات؛ ولكي يمول هذه الأنشطة قام بتحويل مائة ألف دولار لمنظمة حماس في غزة.

هـ. منذ ذلك الحين ازداد نشاطه. إن أهم المعلومات ضد أبو مرزوق تم الحصول عليها من قبل السلطات الإسرائيلية من عضو من حماس، محمد الحامد خليل صلاح الملقب أبو أحمد، والذي كان يقيم في الولايات المتحدة إلى أن اعتقل وهو يدخل إسرائيل في أوائل عام 1993، وقد أقر صلاح في نهاية الأمر بالتهم التي نشأت عن أنشطته في حماس، وحُكم عليه بالسجن

5 سنوات. وقد اعتُبرت المعلومات موثوقة، خصوصاً وأنها كانت تستند إلى حدٍّ ما إلى تقرير أعدّه صلاح لأشخاص كان يعتقد أنهم أعضاء سرّيون ذوو مرتبة رفيعة في حماس، ولكنهم كانوا في الحقيقة يتعاونون مع السلطات الإسرائيلية. تظهر المعلومات التي أُخذت من صلاح بوضوح أن أبو مرزوق قام بإجراءات كبيرة لتعزيز أعمال العنف التي تقوم بها حماس.

و. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأحداث معينة وقعت عام 1990، أبلغ صلاح السلطات الإسرائيلية أن أبو مرزوق قد خوّله تجنيد أفراد لتدريبهم على استخدام المتفجرات من أجل القتال في الحرب المقدسة (الجهاد)، وبناء على تخويل من أبو مرزوق، بدأ صلاح بتدريب عشرة مجندين. وفي النهاية أختير ثلاثة من هؤلاء المجندين للذهاب إلى إسرائيل للقيام بأعمال إرهابية عندما قرر أبو مرزوق تأجيل مغادرتهم من أجل الحصول على تدريب إضافي. وبسبب اعتقال صلاح في أوائل عام 1993، لم يتم إرسال المجندين الثلاثة بالمهمة الإرهابية المفترضة في إسرائيل. وقد اعتُقل أحد هؤلاء الثلاثة مؤخراً في إسرائيل، وفي أثناء التحقيق أكد على رواية صلاح للأحداث.

ز. كان أبو مرزوق من وقت لآخر يظل على اطلاع على أنشطة العنف التي تنوي حماس القيام بها. وقد أخبر صلاح السلطات الإسرائيلية أنه في عام 1992 عندما كان في إسرائيل ناقش مع عضو آخر من حماس إمكانية قتل سري نسيية، المستشار في منظمة التحرير الفلسطينية وأحد مؤيديها، بسبب دوره النشط في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية مع إسرائيل. وعند عودة صلاح إلى الولايات المتحدة، أخبر أبو مرزوق عن الخطة وأبدى أبو مرزوق حماساً للعملية. غير أنه لم يتم تنفيذها؛ لأن صلاح فقد الاتصال مع حماس في إسرائيل ومن ثمّ جرى اعتقاله.

ح. كما وصف صلاح أيضاً عدداً من الرحلات التي قام بها إلى إسرائيل والمناطق، بما فيها واحدة في أغسطس 1992، وأخرى في ديسمبر 1992؛ لتنظيم وتمويل أنشطة حماس. وقبل تلكما الرحلتين قابل صلاح أبو مرزوق الذي أعطاه تعليمات واضحة بأن الأموال التي سيحضرها إلى المناطق يجب أن تُستخدم جزئياً في تمويل عمليات عسكرية (على سبيل المثال هجمات إرهابية)، في وقت كان

واضحاً فيه أن عمليات حماس العسكرية كانت تتضمن بشكل منتظم هجمات على مدنيين. يعتقد الإسرائيليون أن جزءاً من هذه الأموال كان قد استُخدم من بين أشياء أخرى، في شراء أسلحة استُخدمت فيما بعد في هجمات إرهابية على مدنيين.

ط. في رحلة أغسطس 1992، أحضر صلاح معه ما لا يقل عن مائة ألف دولار من أجل مهمته في المناطق. وقبل مغادرة صلاح، أبلغه أبو مرزوق أن جزءاً من هذه الأموال يجب أن يُستخدم لتمويل عمليات عسكرية، وقد اشتكى أبو مرزوق من أن الأموال التي كانت تُرسَل في الماضي كانت تُحوّل إلى استخدامات أخرى بدلاً من استخدامها في العمليات العسكرية. وقد التقى صلاح مع ناشط من حماس في منطقة الخليل وأعطاه المال. وتطبيقاً لتعليمات أبو مرزوق بضرورة استخدام جزء من الأموال في تمويل عمليات عسكرية، أبلغ صلاح الناشط الحماسي بضرورة استخدام حوالي 45 ألف دولار لشراء أسلحة وذخيرة. وقد استُخدمت الأسلحة التي تمّ شراؤها بهذه الأموال من قبل حماس لارتكاب عمليات إرهابية. بعض الأسلحة تمّ تحويلها إلى إرهابيين آخرين معروفين في غزة، واستخدموها في هجمات إرهابية أخرى ضدّ مدنيين وجنود. وقام الناشط الحماسي الذي استلم مبلغ الـ 45 ألف دولار من أجل شراء الأسلحة بعد ذلك بزيارة للولايات المتحدة، وفي محادثة هاتفية له مع أبو مرزوق تمّت بوجود صلاح، طلب أموالاً إضافية. وقد جرى اعتقال هذا الناشط بعد ذلك، وأكد أنه عندما تكلم مع صلاح طلب أموالاً إضافية للأسلحة، ثم بعد ذلك سلّمه صلاح سماعة الهاتف ليتحدث مع شخص آخر (على الطرف الآخر) كان يتحدث بلهجة غزيّة (أي أبو مرزوق) والذي أكّد أنه سيرسل الأموال.

ي. وفي نفس الرحلة في أغسطس 1992، حمل صلاح مجموعة من التعليمات الهامة من أبو مرزوق، يعيّن فيها قائداً جديداً لجناح حماس العسكري في غزة.

ك. وعند عودة صلاح إلى الولايات المتحدة، زار أبو مرزوق وطلب منه مزيداً من الأموال لتمويل أنشطة المنظمة، وقد وعده أبو مرزوق بإرسال مزيد من الأموال.

ل. وتبعاً لذلك، قام أبو مرزوق بإجراء سلسلة من المحادثات مع صلاح، والتي حاول فيها أبو مرزوق ومسؤول آخر من حماس كان موجوداً معه، إقناع صلاح بالموافقة على العمل قائداً لجميع أنشطة حماس العسكرية.

م. وفي رحلة ديسمبر 1992، سافر صلاح إلى إسرائيل ثانيةً، وهذه المرة كان يحمل حوالي 300 ألف دولار كان قد استلمها من أبو مرزوق وشخص آخر، وقبل مغادرة صلاح كرّر أبو مرزوق تعليماته بضرورة استخدام جزء من الأموال في تمويل عمليات عسكرية، وكان صلاح مشغولاً بتحويل الأموال التي استلمها إلى أعضاء من حماس حتى لحظة اعتقاله، حيث وُجد بحوزته 97 ألف دولار نقداً.

ن. وقد اتضحت حقيقة إطلاع أبو مرزوق وموافقته وسعيه إلى قتل مدنيين كجزء من العمليات العسكرية لحماس من أبو مرزوق نفسه، وذلك في مقابلة تلفزيونية معه بعد هجوم حماس (الإرهابي) على مدنيين في القدس الغربية. ففي 9 أكتوبر 1994، قام (إرهابيان) من حماس بإطلاق النار على مارة في شارع مكتظ في القدس من بندقية آلية، وقتلا مدنياً واحداً وجندياً كانت في إجازة ترددي زياً مدنياً، وجرح 18 مدنياً من ضمنهم أحد الأميركيين، وقد قُتل الإرهابيان من قبل الإسرائيليين أثناء الهجوم. وفي اليوم التالي أجرى تلفزيون المنار الخاص بحزب الله في لبنان مقابلة مع أبو مرزوق وأعلن أبو مرزوق نيابة عن حماس المسؤولية عن العملية،⁵ وقال: بأن "الموت أمنية وقرين كل مسلم، وإن كل مقاتل يرجو الموت من أجل فلسطين. هذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها أبطال عز الدين القسام (أي الجناح العسكري لحماس) بمثل هذا الهجوم الانتحاري والعمليات التدميرية... إننا نقوم بهذه الأنشطة من أجل قضية نبيلة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة". أضاف ذلك مؤكداً.

4. وإنه في 31 يوليو 1995، أصدر القاضي بيلاه كاهانا [Bilah Kahana] من محكمة القدس مذكرة اعتقال بحق أبو مرزوق، بعد أن وجد أدلة كافية تشير إلى ارتكاب أبو مرزوق للتهمة المذكورة في الفقرة 2 أعلاه.

⁵ انظر: مقابلة تلفزيون المنار مع الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، 1994/10/10. (انظر وثيقة رقم 1، ص 463)

5. إن أبو مرزوق داخل الولايات المتحدة وموجود الآن في إصلاحية مدينة نيويورك - المقاطعة الجنوبية، في انتظار إجراءات الإبعاد التي بدأت بها إدارة الهجرة والجنسية عند وصوله إلى الولايات المتحدة.

6. إن أبو مرزوق قد وُلِدَ عام 1951، ذا ملامح شرق أوسطية، ذكراً، ذا شعرٍ بنيّ وعينين بنيّتين.

7. وأن حكومة إسرائيل قد طلبت اعتقال أبو مرزوق، اعتقالاً مؤقتاً لغرض تسليمه إلى إسرائيل، وسوف تقدّم طلباً رسمياً لتسليمه في حال اعتقاله. وأن اعتقال أبو مرزوق الفوري بناءً على ذلك الطلب قد تمّ بموجب المادة 11 من اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين الولايات المتحدة ودولة إسرائيل، وبموجب الفصل 18، من قانون الولايات المتحدة، القسم 3184.

8. وأن الجرائم المُتَّهَم أبو مرزوق بارتكابها هي من بين الجرائم المذكورة في المادة رقم 2 من المعاهدة.

وبناء على ذلك، يطلب مدعيكم إصدار مذكرة بموجب الفصل 18 من القانون الأمريكي، القسم 3184، لاعتقال موسى محمد أبو مرزوق وأن يتمّ تقديمه إلى هذه المحكمة لسماع الأدلة التي تجرّمه، وإذا رأت المحكمة من خلال سماعها للأقوال بأن الدليل كان بموجب بنود الاتفاقية لإثبات التهم، تقوم المحكمة بتفويض وزارة الخارجية من أجل إصدار مذكرة لتسليم أبو مرزوق المذكور إلى السلطات الإسرائيلية المختصة بموجب شروط المعاهدة، وأيّ إجراءات أخرى قد تطلب الحكومة في الوقت الحالي اتخاذها بموجب بنود المعاهدة وقوانين الولايات المتحدة.

كُتِبَ في نيويورك، في هذا اليوم 7 أغسطس 1995.

مقدّمته ماري جو وايت

المدّعي العام الأمريكي

عنها: شيرا نيومان (توقيع)

نائبة المدّعي العام الأمريكي



بعد قراءة طلب التسليم الإسرائيلي، قرّر القاضي لأول مرة توقيف أبو مرزوق بموجب أمر قضائي، ورفع جلسة المحكمة إلى تاريخ 1995/10/17؛ استجابة لطلب الادعاء العام، وذلك بهدف إعطاء "إسرائيل" مهلة لتقديم البيّنات المؤيدة للتهمة التي تضمنها طلب التسليم، وهذه المهلة تفوق الستين يوماً التي طالبت "إسرائيل" بها. وقد منحها القاضي للادعاء العام؛ كي ترسل "إسرائيل" خلالها الوثائق الخاصة بالاتهامات الواردة في طلب التسليم. وأمر في الوقت ذاته بمواصلة احتجاز أبو مرزوق خلال هذه الفترة من دون حق الإفراج عنه بكفالة.

وكما هو واضح من نصّ طلب التسليم الإسرائيلي، فإنه يركز على موقع أبو مرزوق على رأس المكتب السياسي لحركة حماس، قائلاً: إن هذا المكتب مسؤول عن توجيه وتنسيق الأعمال "الإرهابية" للحركة في "إسرائيل" والأراضي المحتلة.

غير أن محامياً أبو مرزوق، كوهين وهوت ركّزا على أن اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يندرج تحت عنوان الملاحقة السياسية. وهو البُعد ذاته الذي تناوله ديفيد ليبائي David Libai وزير العدل الإسرائيلي في تصريحات علنية.

وأشار كوهين في تصريحات صحفية إلى أن هيئة محلفين كبرى تقوم بدراسة السجّل المالي لأبو مرزوق ومعاملاته المصرفية.

وذكر كوهين أن موكله يُشرف على مجموعة من وكالات وبرامج الخدمات الاجتماعية، وأن عمله يقتضي الالتقاء برؤساء وممثلين على مستوى عالٍ في الشرق الأوسط.

وحين سُئل كوهين عن ملايين الدولارات التي أفادت أنباء بأنها تتدفّق من حساب موكله المصرفي، قال إن أبو مرزوق رجل أعمال ويعمل في الاستثمارات، وهو ما لم تقلّه لكم الحكومة الأمريكية. إن حجم الأموال الذي يجيء من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة ويبقى هنا يفوق كثيراً حجم الأموال التي تتدفّق من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط.

وذهب كوهين حدّ التصريح بأن اعتقال أبو مرزوق يهدف إلى زيادة فرص كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين لإعادة انتخابهما لولاية ثانية... حيث كان موعد الانتخابات في بلديهما يوشك على الاقتراب.

والواقع أن تقديم طلب التسليم الإسرائيلي الذي صدر بموجب أمر توقيف أصدرته القاضية بيلاه كاهانا هدف إلى إطالة أمد اعتقال أبو مرزوق لسنوات طويلة، بعد أن توصلت وزارة العدل الأمريكية إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة لا تمتلك اتهامات حقيقية لمحاكمته. ومع أن ملف طلب التسليم الإسرائيلي لم يتضمن اتهامات حقيقية وأدلة كافية لإدانته وتستوجب الإدانة على الأراضي الأمريكية، إلا أن الملف الضخم الذي يقارب الألف صفحة، والذي سيُقدّم لاحقاً، كفيل بإطالة أمد المحاكمة المتواصلة لعدة سنوات، تشمل إجراء تحقيقات مع وكلاء في الشاباك (الأمن العام الإسرائيلي) أو الموساد (المخابرات الإسرائيلية). كما كان متوقعاً أن يطلب محامي أبو مرزوق الحصول على إفادة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين.

كما سبقت الإشارة، فإن وزير العدل الإسرائيلي أكد بأن طلب التسليم صدر لاعتبارات سياسية، قال إنها تغلّبت على الصعوبات القضائية المرتبطة ببعض الأدلة في هذه القضية. وأضاف: "نحن نريد محاربة الإرهاب، وعندما تعتقل الولايات المتحدة أحد قادة حماس لن نجلس مكتوفي الأيدي ونشاهد كيف يفرجون عنه".



Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

هذا الكتاب

أن تولد لاجئاً، وأن تعيش مناضلاً، وأن يضعك الله سبحانه في مشهد الصدارة لقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذه ملحمة ومشوار حياة فيه الكثير من التحديات، ويتطلب من القائد حكمة بالغة وصبراً جميلاً، للحفاظ على توازن المسيرة وتحقيق الأهداف.

في هذا الكتاب، استعراض لصفحات النشأة في المخيم، ثم سنوات الدراسة والعمل داخل الوطن وخارجه.

بلا شك، كانت المحطة الأهم في هذه السردية، هي سنوات العمل، ثم الاعتقال في أمريكا، على خلفية قيادة المكتب السياسي لحركة حماس.

عامان كان فيهما الكثير من الأحداث والمعاناة والفرص لإبراز القضية الفلسطينية، وتجسيد خطاب حماس السياسي كأحد أهم معادلات الصراع مع الاحتلال، وفضح جرائمه التي كانت أمريكا—بانحيازها لـ"إسرائيل"—تعمل على تعطيلها، وإفشال أي جهد دولي أو إنساني لنصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

هذا الكتاب يعرض الجزء الأول من الرواية، والتي ستكتمل تفاصيلها فيما هو قادم من أجزاء أخرى إن شاء الله.

ISBN 978-9953-572-82-6



9 789953 572826



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

